

المسؤول بالفعل ، عن بدء الاصطدام العسكري . ان مخطط النظام الاردني لضرب حركة المقاومة الفلسطينية مخطط قديم ، بدأ تنفيذه قبل الاعلان عن مشروع روجرز ، مما يؤكد ان رد فعل المنظمات ضد مشروع روجرز لم يكن ابدا نقطة انطلاق النظام الاردني للصدام . وحين وضع مخطط النظام الاردني لضرب حركة المقاومة موضع التنفيذ ، كانت المنظمات الفدائية اليسارية ، كالجبهة الديمقراطية على سبيل المثال ، لم تزل فتية في بداية تكوينها ، فلم تكن بالتالي الهدف الاساسي لعملية التصفية ، بالرغم من التركيز الاعلامي الضخم على مواقفها فيما بعد ، وتصوير هذه المواقف على انها المنجز الاساسي للصدام . ان حركة فتح في ذلك الوقت كانت في رأس قائمة المنظمات الموضوعية كهدف للتصفية ، ثم استتبعت بعد ذلك شعارات العمل الفدائي الشريف ، والعمل الفدائي غير الشريف ، وما اليها من شعارات ، لتكون في خدمة المخطط الموضوع سلفا ، قبل أن يوجد الشعار نفسه .

لقد مر مخطط السلطة الاردنية في ثلاث مراحل ، لم تكن حيلة ايلول سوى المرحلة الثالثة منها . وسنحاول هنا رسم الملامح العامة لهذا المخطط.

المرحلة الاولى

١ - قوات الامن الخاصة

في منتصف عام ١٩٦٩ ، بدأت السلطة الاردنية تكوين « قوات الامن الخاصة » ووضعت تحت تصرفها امكانيات مالية وعسكرية كبيرة ، واوكلت اليها ، مهمة خلق الاجواء السياسية والنفسية والعسكرية ، التي تمكن من ضرب حركة المقاومة الفلسطينية . وقد بقيت « مهمة قوات الامن الخاصة » مجهولة لفترة من الزمن من قبل منظمات حركة المقاومة ، الى ان استطاعت حركة فتح ، اعتقال عدد من قادة وعناصر هذه القوات حيث ادلوا باعترافات مذهلة ، عن المخطط الموضوع لهم ، والمهمات المكلفين بتنفيذها . وتلتقي كل هذه الاعترافات عند نقاط واحدة : مراقبة مكاتب المنظمات ، واحصاء عناصرها العسكرية ، ومعرفة أماكن سكن قياداتها ، ونشر شائعات تضخم اخطاءها ، والرد على مواقف المنظمات السياسية .. الخ . ولكن اخطر هذه الاعترافات واكثرها وضوحا ، اعتراف المدعو سعيد علي ابراهيم ، واسمه الحركي (نصر) ، احد قيادي القوات المذكورة .

يقول (نصر) في اعترافاته ان الخطة الاساسية لقوات الامن الخاصة كانت تصفية العمل الفدائي المسلح تحت حجة أن المنظمات الفدائية هي الذراع المسلح للافكار اليسارية ، وان الاردن يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر ، ومرتبطة به، صالح الاقتصاد الرأسمالي الدولية ، وان هذه المنظمات هدفا للقضاء على النظام . وحيث ان الرأسمالية والاشتراكية لا يمكن ان تلتقيا ، وان المنظمات الفدائية المسلحة لا يمكن ان تلتقي مع النظام الملكي الاردني القائم ، فلا بد اذن من الاصطدام ان عاجلا او آجلا . وبما ان المبدأ يقول ان افضل وسائل الدفاع هي الهجوم فلا بد من تنفيذ خطة هجومية تؤدي الى سحق هذه المنظمات قبل ان تصبح مطلبا جماهيريا حقيقيا . لذلك لا بد من عمليات اشغال جانبية تبعد هذه المنظمات عن دورها الاساسي حتى لا تستطيع الاستناد على القاعدة الشعبية الكاملة ، وبالتالي تخسر عامل الزمن ، في التفرغ للعمل داخل الارض المحتلة ، الذي سيكون الرباط القوي الذي يشد الجماهير للتلاحم مع حركة المقاومة ، فتعمل الشعبة الخاصة بسرمة على افتعال احداث تؤدي بالتالي الى ايجاد تناقض وصراع مسلح بين التنظيمات . وتخلق حول التنظيمات جوا من الإشاعات يبق فاصلا بين حركة المقاومة والجماهير، فتكون حركة المقاومة قد خسرت الزمن الضروري لحياتها ، وتكون الشعبة الخاصة قد أمنت الزمن الضروري لتنفيذ الخطة ، بايجاد قاعدة شعبية مسلحة ، تتصدى لحركة المقاومة بالسلاح ، فتقع الحرب الاهلية ، ويتدخل النظام الملكي حكما فيصلا ليمنع استمرار الحرب الاهلية الدموية ، ويبرز النظام وكأنه فوق الاحداث والخلافات ، وتبرز حركة المقاومة ، وكأنها عدوة الشعب ، بدلا من ان تكون القوة العاملة على تحريره .

ولقد وضعت مدة ستة شهور لتنفيذ هذه الخطة ابتداء من شهر ايلول ١٩٦٩ وحتى شباط ١٩٧٠ . ولقد أجرت السلطة « مناورة » ١٠/٢/١٩٧٠ لتعمل على تقدير القوى وردود الفعل الداخلية والدولية ، استعدادا للانتقاضي الكامل خلال ثلاثة اشهر (٤٧)، بعد مناورة شباط في محاولة لسحق حركة المقاومة . ولقد جرت الاتصالات ووزعت الادوار ، وبدأت العمليات الجانبية لجر حركة المقاومة الى معارك داخلية . والمزايدات الاعلامية الرسمية بضرورة